

نماذج من توجيهات الأصول السماعية مُشكلة الإعراب (دراسة وصفية)

مصطفى سالم المازق

m.almazg@edu.misuratau.edu.ly

قسم اللغة العربية- كلية التربية- جامعة مصراتة

الملخص:

هدفت الدراسة إلى استعراض نماذج من السماع يُزعم أنها مخالفة للقواعد النحوية، ومن خلالها يمكن الإجابة عن هذا السؤال: هل في القرآن، وفي الحديث الشريف، وفي أقوال العرب الفصحاء لحن؟ والجواب أنه قد زعم بعض الناس المتقدمين والمتأخرين أنّ في بعض السماع لحنًا مخالفًا للقواعد النحوية، وهناك سماع جاء ملتبسًا ظاهره مشكل الإعراب والمعنى، وقد حرص التحويون والعلماء على توضيح اللبس من القرآن والحديث وأقوال العرب نحوياً، وبيّنوا توجيهه، وعليه فإننا نجد النحاة يوجهون ما ورد مخالفاً للقواعد النحوية، وهدف آخر هو تنمّة لما كتبه المتقدمون في هذا الجانب وزيادة إيضاح، والبحث له أهمية فريدة لتعلقه بالسماع النحوي الذي له الأثر الواضح في علم النحو، وكذلك يكشف أقوال العلماء في النماذج المدروسة في هذا البحث، ويحتوي هذا البحث على التمهيد، وفيه التعريف بالسماع، والمشكل، والتوجيه، وفيه أيضاً ثلاثة مطالب وهي: بعض نماذج من كلام الله تعالى وهو القرآن، و درست فيه نموذجين من السماع القرآني، الأول: (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) والثاني: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ)، وناقشت في المطلب الثاني: بعض نماذج من كلام نبيه . صلى الله عليه وسلم . وفيه نموذجان من السماع الحديثي، وهو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة -رضي الله عنها-: (لَوْلَا قَوْلُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكُفْرِ لَبْنَيْتُ الكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ) والثاني قوله عليه الصلاة والسلام: (كاد أن يسلم)، وناقشت في المطلب الثالث بعض نماذج من كلام العرب، وفيه نموذجان من السماع لأقوال العرب، وهو قول الشاعر: ... يَكُونُ مزاجها عَسَل وماء والثاني: فاليومَ قَرَيْتَ تَهجُوناً وتشتيمُنَا ... فاذهب فما بكُ والأيامُ من عَجِبِ

الكلمات المفتاحية: السماع - المشكل - التوجيه - القواعد النحوية.

Examples of the directives of the shamma,I origins, the problem of syntax, a descriptibtive study

Mustafa Salem Al- Mazg

Department of Arabic language college of education misurata university

Abstract:

The study aimed at reviewing examples of listening that are allegedly in violation of grammatical rules and through which it is possible to answer this question: is it in the qurayat in the noble hadith and in the words of the eloquent arabs? The answer is that some ancient and later people have claimed that in some of the hearing of the jinn is contrary to the grammatical rules and there is a hearing of water that appears to be a problem of syntax and the mail is born it was stated in violation of the grammatical rules and another goal is a feature of what the forerunners wrote in this aspect and to increase the clarification of what the teachers wrote grammar, and also reveals the sayings of scholars in the models studied in this research, and the reason for choosing the topic is to seek to solve a problem related to grammatical listening. as well as spreading cultural and linguistic awareness. Hearing has three completing the Qoran, and I studied in it two models of Qoranic listening the first: which sections, which are the words of god almighty These two are sorcerers" and the second: "Those who believe and those who are jews, sabeans and Christians are those who believe in god and the last day." And I discussed the second section, which is the words of nabih. Beace be which is his saying please and blessings be upon him to aisha-may god be pleased with her. first you are led by those who had a new are of infidelity. The kaaba was built on the foundations of abraham. a and it contains two examples of listening to the sayings of saying of the poet it was as if a salaf was from the house of ras her mood is honey and manna and manna and the arabs and it is the the second is today you are slandering us and slandering us so go what is wrong with you and the dwrong with you and the days are wonder.

Keywords: listening - shaping - directing - grammatical rules.

المقدمة:

الحمد لله والصلاة على رسول الله، وبعد: فقد هدفت الدراسة إلى استعراض نماذج من السماع يُزعم أنّها مخالفة للقواعد النحوية، ومن خلالها يمكن الإجابة عن هذا السؤال: هل في القرآن، وفي الحديث الشريف، وفي أقوال العرب الفصحاء شيء مخالف للقواعد النحوية؟ والجواب أنه قد زعم بعض الناس المتقدمين والمتأخرين أنّ في بعض السماع لحن مخالف للقواعد النحوية، وهناك سماع جاء ملتبسًا ظاهره مشكل الإعراب والمعنى، وقد حرص النحويون والعلماء على توضيح الملتبس من القرآن والحديث وأقوال العرب، وبيّنوا توجيهه، وعليه فإننا نجد النحاة يوجهون ما ورد مخالفًا للقواعد النحوية، وهدف آخر هو تنمية لما كتبه المتقدمون في هذا الجانب وزيادة إيضاح لما كتبه المتقدمون، والبحث له أهمية فريدة لتعلقه بالسماع النحوي الذي له الأثر الواضح

في علم النحو، وكذلك يكشف أقوال العلماء في النماذج المدروسة في هذا البحث، وسبب اختيار الموضوع هو السعي لحل مشكلة متعلقة بالسماع النحوي، كذلك نشر الوعي الثقافي اللغوي، واتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي، وهو دراسة المشكلات العلمية، ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية وبناء النتائج المرجوة.

التمهيد:

في هذا التمهيد سأحدث - باختصار - عن معنى الكلمات المفتاحية، وهي الثلاث المفردات الواردة في العنوان وهي: (السماع) ونعني به السماع النحوي، وكذا أنواعه، وحكم الاحتجاج به، ومعنى (المشكل) ومعنى التوجيه.

1- (السماع) النحوي وأنواعه: إن أدلة النحو كثيرة، ومن أهمها السماع، والقياس، والإجماع، وقد كان السماع المرجع الرئيس المعتمد في حركة التدوين. وستعرض لتعريفه لغة واصطلاحاً وأنواعه؛ ففي اللغة: سَمِعَ: صاغ، قال الجوهري: «وَأَسْمَعْتُ كَذَا، أَي أَصَغَيْتُ، وَتَسَمَّعْتُ إِلَيْهِ» (الجوهري، 1987، (س م ع)، ص3-1232).

فالسماع من أدلة النحو المعتمدة وأهمها، بل الدليل الأول في علم النحو قبل القياس والإجماع، وقد عرفه السيوطي اصطلاحاً بقوله: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثرًا، عن مسلم أو كافر" (السيوطي، 1989، ص 67) ولأهمية السماع فقد كان يوصف به العلماء، فيقولون: كان حُجَّةً في النَّقْلِ صحيح السَّماع للحديث، وأنواع السماع كما ذكرها السيوطي ثلاثة، وهي: القرآن وقراءته، والحديث الشريف، وأقوال العرب في عصر الاحتجاج شعرًا ونثرًا، أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواترًا، أم آحادًا، أم شاذًا، وربما إذا خالفت القراءة الشاذة القياس كانت مسألة خلافية بين العلماء.

وأما الحديث فانقسم العلماء في الاستشهاد به إلى ثلاثة مذاهب، الأول المنع مطلقًا، منهم أبو حيان، لأنه مروى بالمعنى وبعض رواه أعاجم، والثاني الجواز والاستشهاد به مطلقاً وإن زُوي بالمعنى، وهذا عند ابن مالك، والثالث الجواز بشروط، وهذا عند الشاطبي. وأما أقوال العرب فتشمل الشعر والنثر، ويستشهد بكلامهم من خلال عصر الاستشهاد، وآخرهم إبراهيم بن هرمة (السيوطي، 1989، ص 67)

2- (المشكل) المشكل لغة: يقال: "وأشكَل الأمرُ: التَّبَسَّ، واخْتَلَطَ، ويُقال: أشكَلتُ عليَّ الأخبازُ، وهذا شيءٌ أشكَلُ، ومنه قيلُ للأمرِ المُشْتَبِه: مُشْكِلٌ"، وأشكَل عليَّ الأمر، أي: اختلط والتبس واشتبه بغيره، ويعني

الاحتلاط، والالتباس، والاشتباه". (الرَّيْدِي، 1965، (ش ك ل)، ص 29-271) وتعريف (المشكل) الاصطلاحي الذي نعنيه في مجال الدراسات النحوية هو شبيه بالتعريف اللغوي فيأتي السماع ظاهر المعنى والإعراب فلا يحتاج إلى شرح، وإنما يشرح ويعرب ما يشكّل، وقد يأتي على السماع اعتراض فيفتقر إلى جواب.

3- التوجيه هو عبارة عن إقامة الشيء وتعديله على نحو معين، وردّ الاعتراضات والانتقادات التي يوردها بعض الناس على بعض السماع، والتوجيه المقصود الذي يخص السماع بأقسامه المتعلقة بالنحو، واللغة، والقراءات.

وسيتّم مناقشة الفقرات المشار إليها كالآتي:

- توجيه بعض النماذج من كلام الله تعالى وهو (القرآن الكريم)

أولاً: قول تعالى: { إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ } [طه: 63]

من المعروف أنّ من الحروف الناسخة: (إِنَّ وأخواتها) وهي حروف تدخل على الجملة الاسمية، فتنصب الاسم ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها، نحو: { إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ } ونصبُ المبتدأ ورفع الخبر ثابت لـ (إِنَّ)، والدليل هو السماع عن العرب، فالعرب نصبت بـ (إِنَّ) ورفعت بها، والقاعدة إنما تبنى على ما يُنقل عن العرب، فإنهم نصبوا بـ (إِنَّ) ورفعوا بها، ونحن نصبنا ورفعنا بها، وكل قاعدة مستنبطة عند النحاة فهي موضوعة وضعاً نوعياً لا باعتبار الأحاد، فالعرب نطقت: (إِنَّ زيداً قائمٌ)، فحينئذٍ إذا أردت أن تقول: (إِنَّ بكرًا عالمٌ) لا يشترط أن يكون منقولاً عن لغة العرب، بل وضعت العرب (إِنَّ) وأرادت بها التأكيد وتقرير الخبر، والنسبة، ثم نصبت الاسم ورفعت الخبر بها. (الحازمي، 2010، ص372) ومن المعروف أيضاً أنّ الأغلب في المثنى أن يكون علامة إعرابه ألف الاثنين: الطالبان يكتبان - الطالبتان تكتبان (الراجحي، 1999، ص 26) وقد اختلف النحاة في (هذان) هل مثنى حقيقة أم مجازاً؟ جاء في شرح التصريح على التوضيح: "وإنما أعرب: (هذان وهاتان) من أسماء الإشارة مع تضمّنهما معنى الإشارة لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى، والتنشبه من خصائص الأسماء، وهذا القول ملفق من قولين، فإن من قال: بأنهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة، ومن قال بأنهما مبنيان، قال: جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة، وهو الأصح" (الأزهري، 2000، ص44) وبناء على القواعد النحوية السابقة فإننا نقول: (إِنَّ هَذَيْنِ لتلميذان) فـ (إِنَّ) حرف توكيد ونصب، و(هذَيْنِ) اسمها منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة، و(تلميذان) خبرها مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة.

وهذا معنى أنّ (إنّ وأخواتها) تنصب المبتدأ وترفع الخبر، ولكن كيف يأتي اسم (إنّ) في الآية مرفوعاً وليس منصوباً؟ في قوله تعالى: { إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ } [طه: 63] وسنلاحظ أنّ اختلاف القراءات يؤدي إلى اختلاف الإعراب، ويجدر بنا البحث في استعراض القراءات القرآنية الواردة في الآية، والإعراب والتوجيه: أ/ قراءة (إنّ هذان لساحران) بتشديد النون وبالألف (هذان) قراءة نافع، وابن عامر، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب. (مفلح، 2001، ص 231).

الإعراب والتوجيه: الأول: (إنّ) حرف توكيد ونصب مشبّه بالفعل، و(هذان) اسمها منصوب وعلامة نصبه جاء بالألف (مخالف للقاعدة النحوية) على لغة بعض قبائل العرب، جاء في أنوار التنزيل: "هذان (اسم إنّ على لغة بلحريث بن كعب فإنهم جعلوا الألف للثنية وأعرّبوا المثني تقديراً" (البيضاوي، 1418هـ، ص 58) وقد اختار أبو حيان هذا التوجيه فقال: "والذي نختاره في تحريك هذه القراءة أنّها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثني بالألف دائماً وهي لغة لكنانة حكى ذلك أبو الخطاب، ولبي الحارث بن كعب وخنم وأهل تلك الناحية، حُكي ذلك عن الكسائي" (أبو حيان، 2001، ص 238).

الثاني: (إنّ) حرف توكيد ونصب مشبّه بالفعل، واسمها ضمير الشأن المحذوف، تقديره: الحال والشأن، والجملة (هذان لساحران) في محل رفع خبر (إنّ) قال البيضاوي في أنوار التنزيل: "اسمها ضمير الشأن المحذوف و(هذان لساحران) خبرها" (البيضاوي، 1418هـ، ص 58) قال أبو حيان: "واختلف في تحريك هذه القراءة فقال القدماء من النحاة إنه على حذف ضمير الشأن والتقدير إنه هذان لساحران، وخبر (هذان) الجملة من قوله: (هذان لساحران) واللام في: (لساحران) داخلة على خبر المبتدأ، وضعف هذا القول بأن حذف هذا الضمير لا يجيء إلا في الشعر وبأن دخول اللام في الخبر شاذ" (أبو حيان، 2001، ص 238).

ب/ قراءة أبو عمرو (إنّ هذين) (شاذة؛ لأنها مخالفة للمصحف) (البيضاوي، 1418هـ، ص 58) لا إشكال فيها متمشية مع القاعدة النحوية " (إنّ هذين لساحران) وهي قراءة واضحة" (أبو السعود، ص 25) (إنّ) حرف توكيد ونصب مشبّه بالفعل، و(هذين) اسمها منصوب وعلامة النصب الياء نيابة عن الفتحة، وقد رفض الزجاج هذه القراءة، جاء في البحر المحيط: "قال الزجاج: لا أجيز قراءة أبي عمرو؛ لأنها خلاف المصحف" (أبو حيان، 2001، ص 238)

ج/ قراءة حفص: (إنّ هذان) على أنّها هي المخففة (العمادي، د. ت، ص 25) (إنّ) مخففة ومؤكدة ومهملة لا عمل لها بمعنى (نعم) أي: نَعَمْ هذان لساحران، و(هذان لساحران) مبتدأ وخبر، (إنّ) بمعنى: (نعم) وما بعدها مبتدأ وخبر (العمادي، د. ت، ص 25) يقول السيوطي: "اختلف هل تأتي (إنّ) حرف جواب

بمعنى نعم؟ فأثبت ذلك سيبويه والأخفش وصححه ابن عصفور وابن مالك، وأنكره أبو عبيدة" (السيوطي، د. ت، ص 510) وقيل: (إن) نافية، واللام بمعنى (إلا) أي: ما هذان إلا ساحران، قال بعضهم: "وأما الكوفيون فيزعمون أن (إن) نافية بمعنى (ما) واللام (إلا) وهو خلاف مشهور، وقد وافق تخريجهم هنا قراءة بعضهم (مَا هَذَانِ إِلَّا سَاحِرَانِ)" (ابن عادل، 1998، ص 295)

ثانيا: توجيه قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} [المائدة: 69].

العطف على اسم (إن) المنصوب بالرفع قبل مجيء الخبر، القياس (الصابئين)؛ لأنها على رأي بعضهم معطوفة على اسم (إن) المنصوب والمعطوف على المنصوب منصوب، لكن الجمهور قرؤوا (والصابئون) بالواو. وأشار إلى ذلك ابن الجزري في: (التسهيل لعلوم التنزيل) و(الصابئون) قراءة السبعة - بالواو - وهي مشكلة" (ابن الجزري، 1416هـ، ص 239) وقرأ غير الجمهور (الصابئين) وهي على خلاف المصحف، قال الزمخشري: "قراءة أبي - رضي الله عنه - (والصابئين) بالنصب، وبها قرأ ابن كثير" (الزمخشري، 1407هـ، ص 662) يعني المفردة كما في المصحف جمع مذكر مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، وقد أعربه (العكبري) على رأي الجمهور فقال: "فهو مبتدأ والخبر محذوف" (العكبري، د. ت، ص 221) هذا هو أشهر إعراب المفردة، والسؤال هو: لماذا جاءت هذه المفردة مرفوعة وقياسها النصب كآية (الحج)؟ {إِنَّا لَنَدِينُ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقِينَ} [الحج: 17]، ويمكن توجيه ذلك بأقوال العلماء، قال سيبويه في الكتاب: (والصابئون) "على التقديم والتأخير، كأنه ابتداء على قوله: (والصابئون) بعد ما مضى الخبر" (سيبويه، 1988، ص 155) وهذا بمعنى الاستئناف، فرفع (الصابئون) على الاستئناف، ووجه آخر ذكره العلماء: أن (إن) في قوله تعالى: (إن الذين آمنوا...) مهملة ليست (إن) الناسخة، التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، بل هي بمعنى: (نعم) فالذي بعدها مرفوع المحل، وكذلك (الصابئون) فإنها مرفوعة لفظاً، وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم. (السمين الحلبي، د. ت، ص 357) ووجه ذكره الأنباري وضعفه: "أن يكون عطفاً على المضمرة المرفوعة في (هادوا) وهادوا بمعنى تابوا، وهذا الوجه عندي ضعيف؛ لأن العطف على المضمرة المرفوعة قبيح وإن كان لازماً للكوفيين؛ لأن العطف على المضمرة المرفوعة عندهم ليس بقبيح" (الأنباري، 2003، ص 155) وعدد السمين الحلبي تسعة وجوه - وأغلبها مكررة - لكن جاء بوجه لم يذكره غيره - حسب علمي - وهو أن علامة النصب في (الصابئون) فتحة النون، والنون حرف الإعراب كما في (الزيتون) و(عربون) (السمين الحلبي، د. ت، ص 361).

وقد ذكر (المفردة) صاحب (الإنصاف في مسائل الخلاف) في مسألة: "القول في العطف على اسم (إنّ) بالرفع قبل مجيء الخبر" (الأنباري، 2003، ص151)، وأشار إلى أقوال الكوفيّين والبصريّين ومّا أشار إليه أنّه قد استعمل الكوفيون القياس ففاسوا (إنّ) ب (لا) فقالوا: "أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا) نحو: (لا رجلَ وامرأةً أفضلُ منك) فكذلك مع (إنّ)؛ لأنّها بمنزلتها، وإن كانت (إنّ) للإثبات و(لا) للتفي؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره" (الأنباري، 2003، ص151) وقد وافق الزمخشري سيبويه في إعراب: (الصائبون) فقال: "رفع على الابتداء وخبره محذوف والنية به التأخير عما في حيز (إنّ) من اسمها وخبرها كانه قيل: إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا والصائبون كذلك" (الزمخشري، 1407هـ، ص693).

وهكذا ورد في السماع أنّ الجملة الاسمية المؤكدة ب(إنّ) يجوز أن يذكر فيها مبتدأ آخر غير اسم (إنّ) وأن يذكر خبر واحد يكون لاسم (إنّ) ويحذف خبر المبتدأ الثاني لدلالة خبر اسم (إنّ) عليه، أو يحذف خبر اسم (إنّ) ويكون الخبر المذكور للمبتدأ الثاني دليلاً على خبر اسم (إنّ) المحذوف.

- توجيه بعض النماذج من كلام نبيه - صلى الله عليه وسلم -

أولاً: توجيه قوله - صلى الله عليه وسلم - "لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَبَنَيْتُ الْكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ" (البخاري، صحيح البخاري، 2001).

اختلف في وجوب حذف خبر (لولا) والراجح الإثبات، وهو مخالف لما عليه الجمهور كقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها: (لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَبَنَيْتُ الْكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ) (البخاري، 2001، ص37) لقد أجمع النحاة أن خبر (لولا) له ثلاثة أحوال:

الأول: يجوز حذف الخبر أو إثباته إذا كان الخبر كوناً مقيّداً، يدرك معناه عند حذفه (يدل عليه دليل) جاز إثباته أو حذفه، نحو: (لولا أخو زيد ينصره لغلِب) و (لولا صاحب عمرو يعينه لعجز) و(لولا حسن الهاجرة يشفع لها لهجرت)، فيجوز إثبات الخبر أو حذفه؛ لأن فيها شبهة ب (لولا زيد لزارنا عمرو)، وشبهها ب (لولا زيد غائب لم أزرِك) فجاز فيها ما وجب فيهما من الحذف أو الثبوت، ومنه: (لولا محمد مُحْسِنٌ إِلَيَّ هَلَكْتُ) و(لولا علماء الفصيح علموني ما تعلمت) فيجوز هنا الحذف أو الإثبات.

الثاني: يجب حذف الخبر، إذا كان كوناً عاماً مُطْلَقاً، وتعريفه: ما دلّ على مجرد الوجود العام دون زيادة، نحو: (لولا زيد لزارنا عمرو) فمثل هذا يلزم حذف خبره؛ لأن المعنى: لولا زيد على كل حال من أحواله لزارنا عمرو، فلم تكن حال من أحواله أولى بالذكر من غيرها. فلزم الحذف لذلك، ولما في الجملة من الاستطالة

الموجحة إلى الاختصار، وكقوله تعالى: { وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ } [البقرة: 251] وتقديره: موجود (ابن مالك، د.ت، ص12) و(الأزهري، 2000، ص224) و(العكبري، د.ت، ص143).

الثالث: مختلف في وجوب الحذف والراجع للإثبات خلافا للجمهور، قال الجمهور: هو محذوف، واجب الحذف مطلقاً. (المرادي، 1992، ص599) ويجب ذكر الخبر إذا كان كوناً مقيداً لا يفهم معناه عند حذفه؛ إذ لا يدلُّ عليه دليل نحو: قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة -رضي الله عنها-: (لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدِ بِكُفْرِ لَبْنَيْتُ الْكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ) (ابن عادل، 1998، ص143) و(الأزهري، 2000، ص224) هذا الحديث فيه ثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا) وهو مخالف لما عليه الجمهور، فالتحاة يوجبون الحذف؛ لأنَّ (لولا) لا يكون بعدها إلا كوناً مطلقاً، فعندهم لو حذفنا (حديثو عهد بكفر) لا يمكن أن نقدر: لولا قومك موجودون، يعني: لا يمكن أن نقدره كوناً عاماً؛ لأنه ليس المانع وجود قومها، إنما المانع هو كونهم حديثي عهد (ابن عادل، 1998، ص143) و(الأزهري، 2000، ص224) وجاء في: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: "وهو مما خفي على التحوين إلا الرماني وابن الشجري" (ابن مالك، 1405هـ، ص120).

والجمهور على وجوب الحذف؛ لأن (لولا) لا يكون بعدها إلا كوناً مطلقاً. وقد خالف ابن مالك الجمهور فعلق على هذا الخبر بقوله: "بكون مقيد، ولا يدرك معناه إلا بذكره، نحو: لولا زيد غائب لم أزر، فخير هذا النوع واجب الثبوت؛ لأن معناه يجهل عند حذفه" (ابن مالك، 1405، ص120).

ومن التحوين -أيضاً- من يرى وجوب الذكر، قال صاحب (الجنى الداني في حروف المعاني): "ذهب الرماني، وابن الشجري، والشلوبين، إلى أن الخبر بعد (لولا) ليس بواجب الحذف على الإطلاق... وإن كان مقيداً، ولا دليل عليه، وجب إثباته، كقوله عليه الصلاة والسلام، لعائشة -رضي الله عنها- لولا قومك حديثو... (المرادي، 1992، ص600-601)، و(ابن هشام، 1985، ص360).

وأشار ابن عادل في (اللباب في علوم الكتاب) إلى هذا بقوله: "إن كان خبر ما بعدها كوناً مطلقاً، فالحذف واجب، وعليه جاء التنزيل وأكثر الكلام، وإن كان كوناً مقيداً فلا يخلو إما أن يدلُّ عليه دليل أو لا؛ فإن لم يدلُّ عليه دليل وجب ذكره؛ نحو قوله عليه الصلاة والسلام: "لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدِ بِكُفْرِ" (ابن عادل، 1998، ص143) ووجهوا الحديث بأنه مروى بالمعنى؛ فذكر ابن أبي الربيع في رواية الحديث على الوجه الذي يذكره التحاة في هذه المسألة: "لم أر هذه الرواية بهذا اللفظ من طريق صحيح، والروايات المشهورة في

ذلك: (لولا حدثان قومك) و(لولا حادثة قومك)، (لولا أنّ قومك حديثة عهد بجاهلية) وكل هذه الروايات يجري على مذهب الجمهور؛ فقد جعل الكون الخاص مبتدأ وحذف خبره، وهو كون عام، أي لولا حدثان بكفر موجود" (المراي، 1992، ص 487) فلو حُذِف الخبر في مثل هذا الحديث لظنَّ أن المراد: (لولا قومك على كل حال من أحوالهم لنقضت الكعبة) وهذا ليس المقصود؛ لأن من أحوالهم بعد عهدهم بالكفر فيما يستقبل، وتلك الحال لا تمتنع من نقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور. (ابن مالك، 1405هـ، ص 120).

والسيوطي استشهد بالحديث وأيد رأي الجمهور؛ فقال: "والظاهر أنّ الحديث حَرَفْتَهُ الرواة بدليل أن في بعض رواياته (لولا حدثان قومك) وهذا جار على القاعدة، وقد بيّنت في كتاب (أصول التحو) من كلام ابن الضائع وأبي حيان أنه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية؛ لأنه مروى بالمعنى لا بلفظ الرسول - صلى الله عليه وسلم - والأحاديث رواها العجم والمولدون لا من يحسن العربية فأدوها على قدر ألسنتهم" (السيوطي، د.ت، ص 393) و(السيوطي، 1989، ص 86)، وجاء في (معجم القواعد العربية) وجمهور من النحويين يوجب حذف الخبر بعد (لولا) مُطْلَقاً، بناء على أنه لا يكون إلا كوناً مطلقاً، وأوجبوا جعل الكون الخاص مبتدأ؛ فيقال في: (لولا زيد سألنا ما سلم) لولا مُسألته زيد إياناً أي مؤجودة، ولحنوا المعري (سيأتي) وقالوا: الحديث مَرَوِيٌّ بالمعنى (القدر، د. ت، ص 8-11) ويمكن القول: إن ثبت الخبر بعد (لولا) في كلام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فهو من القليل.

والثابت عند الأغلب - كما سبق - أنّ الشاهد في الحديث: (قومك حديثو) ووجه الاستشهاد: أنّ (قومك) مبتدأ، ومجيء الخبر (حديثو) كوناً مقيداً بالحادثة، وحكم ذكر الخبر في هذه المسألة الوجوب عند بعضهم كالشلوبين وممتنع عند جمهور النحاة.

ومن هذا النوع قول أبي العلاء المعري في وصف السيف:

... .. فلولاً الغمدُ يُمسكه لسالا

ومما سبق نعرف أنّ وجه التمثيل: ذكر الخبر (بمسكه) بعد (لولا) لأنه كون خاص مقيد بالإمساك، وقد دل عليه دليل؛ لأن من شأن غمد السيف إمساكه، وقد لحن بعض النحويين (المعري) وخروجا من التلحين فقد تمّ تأويله على أن (بمسكه) حال. وردّ بأن الأخص حكى عن العرب أنهم لا يأتون بعد الاسم الواقع بعد (لولا) الامتناعية بالحال، كما لا يأتون بالخبر، وتأوله بعضهم على تقدير (أن) والتقدير: فلولاً الغمد أن يمسكه. وأعربه بدلاً، أي: لولا إمساكه (المراي، 1992، ص 600).

ثانيا: توجيه قوله -صلى الله عليه وسلم- (كاد أن يسلم)

اقتران خبر (كاد) ب (أن) المصدرية أو تجرده منها.

من المعروف أنه يجوز أن يقترن خبر (كاد) ب (أن) ومن ذلك ما ورد في صحيح البخاري في شأن أمية بن أبي الصلت، وقال في: السنن لابن ماجه: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. حدثنا عيسى بن يونس عن عبد الله بن عبد الرحمن ابن يعلى عن عمرو بن الشريد عن أبيه قال أنشدت رسول الله- صلى الله عليه وسلم- مائة قافية من شعر أمية بن أبي الصلت، يقول بين كل قافية: (هيه): وقال: (كاد أن يسلم) (القزويني، د.ت، ص1236) ونحو قوله- صلى الله عليه وسلم- (كاد الفقر أن يكون كفراً) ويجوز تجرد الخبر من (أن)، ولكن تجرده من (أن) أكثر وأصح، نحو: {فَدَبَّحُوها وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ} [البقرة: 71] وذكر بعض النحاة أن الأقل فصاحة ما اقترن خبرها ب(أن) المصدرية، مثال ذلك الحديث الشريف (كاد أن يسلم) و(كاد الفقر أن يكون كفراً) وما ينسب إلى جبير بن مطعم: (كاد قلبي أن يطير). (عبد، د.ت، ص277).

ويمكن توجيه ذلك بعدة نقاط، منها المشابهة، أي أنهم شبهوا خبرها بخبر (عسى) يعني أنه يجوز اقتترانه بعسى بدون ضعف، قال سيبويه: "قد جاء في الشعر (كاد أن يفعل) شبهوه بعسى. قال رؤبة:

قد كادَ من طولِ البلي أن يَمَّصَحَا "

(سيبويه، 1988، ص160 والبغدادي، 1997، ص348).

وجاء في ابن يعيش: "دخول (أن) على(كاد) تشبيهاً لها ب(عسى)" (ابن يعيش، 2001، ص380) والشبه وارد في أحكام النحو مثل بناء بعض الأسماء لشبهها بالحروف.

ومنها: الاقتراض، يمكن القول إنه قد يأتي خبر (كاد) مقترباً ب(أن) مثل اقتران (أن) بخبر (عسى)، مثل:

(عسى زيد أن يقوم) مقترباً هذا الحكم من (عسى) (عبد الله، د.ت، ص246).

ومنها: السماع- وهو حجة ودليل من أدلة النحو المجمع عليها- فقد ورد سماع كثير جداً شعراً ونثراً عن فصحاء العرب يثبتون (أن)، وعليه لا شذوذ فيما رواه المحدثون: (كاد أن يسلم) وهذه بعض الأمثلة من السماع التي ورد فيها اقتران خبر (كاد) ب (أن) المصدرية: قول عمر- رضي الله عنه- (وما كدت أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب) وقول أنس- رضي الله عنه- (فما كدنا أن نصل إلى منازلنا) وقول جبير بن مطعم -رضي الله عنه- (ثم رفع رأسه فلم يكد أن يسجد ثم سجد فلم يكد أن يرفع رأسه). (الأنباري، 2003، ص2-461).

وعليه: فافتراؤه بما كثير لا قليل - كما سبق - فلا شذوذ في قوله -صلى الله عليه وسلم- (كاد أن يسلم) وقوله: (كاد الفقر أن يكون كفرا) لأنه كثير منقول عن فصحاء العرب، وهو -صلى الله عليه وسلم- أفصح العرب.

فأما الحديث: (كاد الفقر أن يكون كفراً) "فإن صح فزيادة (أن) من كلام الراوي، لا من كلامه عليه السلام؛ لأنه صلوات الله عليه أفصح من نطق بالضاد" (الأنباري، 2003، ص2-462).

ومنها: إجماع بعض النحويين على صحة هذا التعبير: قَالَ عَلِيٌّ بن حَمَزَةَ البَصْرِيُّ فيما كتبه على (نَوَادِر أبي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيّ) وَكَانَ أَبُو عَمْرٍو والأصمعي يفتولان: لَا يَقُول عَرَبِيّ: (كَادَ أَنْ) وَإِنَّمَا يَقُولُونَ: (كَادَ يَفْعَل) وَهَذَا مَذْهَبُ جَمَاعَةِ النُّحَوِيِّينَ، وَالْجَمَاعَةُ مَخْطُؤُونَ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ الفَصِيحِ مِنْهُ مَا فِي بَعْضِهِ مَقْنَعٌ. (البغدادي، 1997، ص9-349) وجاء في: (أصول النحو): كما استشهد ابن مالك أيضاً يعني: على جواز وقوع خبر كاد مقروناً ب (أن) بحديث: (كاد الفقر أن يكون كفراً). (السيوطي، 1989، ص78).

- توجيه بعض النماذج من أقوال العرب الفصحاء:

أولا قول الشاعر: كَأَنَّ سَلَافَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ ... يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

البيت لحسان بن ثابت الأنصاريّ في (السيوطي، 1989، ص83) و(الربيعي، 1985، ص17). القياس أنّ (كان) اسمها معرفة وخبرها نكرة، ولا يجوز عكس ذلك إلا عند الضرورة، وقد اختلف العلماء في رواية هذا البيت، وإعرابه، وتوجيهه على ثلاثة أقوال:

أ/ رواية أبي عثمان المازني (لا إشكال فيها): رفع (مزاجها) على أنه اسم (يكون) و(عسلاً) خبرها منصوباً، قال في (ضرورة الانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب) "ويروى بنصب (عسل) ورفع (المزاج) وهي رواية أبي عثمان المازني على جعل اسمها معرفة وخبرها نكرة على القاعدة المستقرة و(ماء) مرفوع بفعل دل عليه الكلام تقديره وخالطها ماء أو وفيه ماء" (الربيعي، 1985، ص4)

ب/ رواية السيرافي: رفع (مزاجها) مبتدأ، و(عسل) مرفوع خبر، قال: "يجوز أن ينشد: (يكون مزاجها عسلٌ وماء) ... (مزاجها) مبتدأ وما بعده خبره، والجملة في موضع خبر (يكون) (السيرافي، 1974، ص39)، قال الربيعي: يروى رفع (مزاجها) ورفع (عسل)، على أن يضم في (يكون) الشان، وتجعل (كان) زائدة (الربيعي، 1985، ص4) قال في: (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي): "ويروى برفعهنّ أي: يرفع (مزاجها عسلٌ وماء) على إضمار الشان" (البغدادي، 1997، ص9-225).

ج/ رواية سيبويه: ويروى بنصب (مزاجها) ورفع عسل، على جعل اسم (كان) نكرةً وخبرها معرفةً، في الشعر ضرورةٌ وَرَوَايَةٌ سَيْبَوِيهِ فِي الْبَيْتِ الْمُتَقَدِّمِ بِنَصْبِ مَزَاجِهَا عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ مُقَدِّمٌ وَرَفَعِ عَسَلٌ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ مُؤَخَّرٌ. (البغدادي، 1997، ص9-226).

وتوجيه البيت أنّ (المزاج) خبرٌ (يكون) وهو معرفة (مضاف إلى معرفة) ورفع (عسل) على أنه اسمها، وهو نكرة، وهذا ضرورة؛ لأنّ القافية مرفوعةً، جاء في (الأصول في النحو): "جعل اسم (كان) عسل وهو نكرة، وجعل (مزاجها) الخبر وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير، ومع ذلك فإنما حسن هذا عند قائله أنّ (عسلاً وماءً) نوعان وليسا كسائر النكرات التي تنفصل بالخلقة والعدد، نحو: تمرة وجوزة، والضمير الذي في (مزاجها) راجع إلى نكرة، وهو قوله: سلافة، فهو مثل قولك: خمرة مزوجة بماء" (ابن السراج، 1988، ص67).

ثانياً: توجيه قول الشاعر: فاليومَ قرّبتَ تمجوناً وتشتيمنا ... فاذهبَ فما بكُ والأيامَ من عجبٍ أجمع النحويون أن العطف على الضمائر له أحكاماً، منها: الجواز، مثاله: جئت أنت وزيداً، أو زيدا، والنصب أحسن وأولى من الرفع، مثاله: اشربَ وزيدا، ويجوز زيداً؛ وواجب النصب فمثال ما يجب فيه النصب لعدم جواز العطف (على مذهب البصريين كما سيأتي): مررت بك وزيدا، فزيدا هنا واجب النصب؛ لأنّ عطفه على الكاف لا يجوز إذ لا يعطف على ضمير الجر إلا بإعادة الجار (ابن مالك، د. ت، ص 693).

والبيت المراد دراسته اختلفوا في كسر (الأيام) فيه على أقوال:
أ/ البصريون يمنعون الكسر إلا بإعادة الجار (وبالأيام) وهذا البيت عندهم ضرورة، جاء في البحر المديد: "جمهور البصريين يمنعون العطف على الضمير إلا بإعادة الجار" (ابن عجيبة، 2002، ص 2-3).
ومن الذين اعتنقوا هذا المذهب من البصريين (المبرد) فقال: "هذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر". (المبرد، 1997، ص3-30).

ب/ مذهب الكوفيين أنه يجوز كسر (الأيام) مطلقاً، سواء أعيد أم لا. ومن المؤيدين لمذهب الكوفيين (ابن مالك) فقال: "من مؤيدات الجواز قراءة حمزة {وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ} [النساء: 1] {وَالْأَرْحَامَ} بالخفض، وهي أيضاً قراءة ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعي والأعمش ويحيى بن وثاب" (ابن مالك، 1405هـ، ص109) فالكوفيون جوزوا العطف على الضمير المخفوض مطلقاً، مثلاً: مررت بك وزيداً أو وبزيدٍ، والسماع يؤيدهم فقد ورد في القرآن الكريم، وفي الكلام العربي مثل هذا الأمر، مثلاً قول الله تعالى: (مَنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ) [النساء: 162].

ومثل قول الشاعر: تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُبُوفُنَا ... وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَائِفُ

البيت في الإنصاف (الانباري، 2003، ص2-380) وقال الأنباري: فهذه كلها شواهد ظاهرة تدل على جوازه.

ج/ مذهب الجرمي يجوز عنده في الكلام إذا كان الضمير مؤكداً، وإن لم يؤكد فلا يجوز، مثال ذلك قولنا: مَرَزْتُ بِكَ نَفْسِكَ وَزَيْدٍ (أبو حيان، 2001، ص101).

والتوجيه في ذلك كما ذكره النحاة أنّ علامة الكسرة بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين (سيبويه، 1988، ص 381)، وهناك توجيه للأنباري ذكر فيه أنه مجرور على القسم، لا بالعطف على الكاف في (بك) أو أنها مجرورة بباء مقدّرة حذفت لدلالة الأولى. (الأنباري، 2003، ص2-386) وتوجيه آخر للبغدادي: على أن حرف الجرّ قد يترك ضرورة، أي: ما بك وبالأيام عجب. (البغدادي، 1997، ص5-123) وقال السمين الحلبي: ضعف دليل المانعين (يعني البصريين) واعتضاده بالقياس. (السمين الحلبي، د.ت، ص 394).

والرأي عندي يجوز العطف على الضمائر المجرورة أبداً كمذهب الكوفيين؛ لأن السماع بأقسامه يؤيد، كذا القياس يؤيد الكسر المطلق.

النتائج:

- دراسة أقوال العلماء، وأدلة كل قول، ومدى قوته ورجحانه على غيره، ينمي في الباحث والقارئ ملكة المناقشات الجادة والآراء المختلفة والحكم عليها.
- الإعراب يكون بعد التركيب ولا إعراب للكلمة قبل التركيب.
- إن النماذج المختارة وغيرها فيها دلالات متعددة وأوجه مختلفة لغوية وإعرابية.
- إن اختلاف الإعراب والروايات حفظ كثيراً من اللهجات العربية التي كادت أن تنتهي.
- إن تعدد الرواية مظهر سعة وثراء في إيراد أكثر من وجه للمفردة والمركبة العربية.
- إن دراسة النماذج المختارة أظهرت ثراء اللغة، ودفعت توهم التناقض في القواعد النحوية.
- إن الاختلاف بين العلماء هو اختلاف تنوع وتغاير يقوم على الخلافات اللغوية اللفظية والمعنوية، ويعبر عن وجهات نظر كل فريق.
- إن توجيه النص يوسع دراسة القواعد النحوية والصرفية، يجوز وجهها مما قد منعه بعض النحويين أو اللغويين، ويمنع وجهها قد أجازها بعضهم، وعليه تتسع القواعد النحوية والمظاهر اللغوية.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- ابن جزري، محمد بن أحمد، (1416هـ)، التسهيل لعلوم التنزيل، بيروت، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم.
- ابن السراج، أبو بكر محمد، (1988)، الأصول في النحو، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- ابن عادل، عمر بن علي، (1998)، اللباب في علوم الكتاب، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، (د. ت)، شرح الكافية الشافية، مكة، جامعة أم القرى.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، (1405هـ)، شواهد التوضيح والتصحیح لمشكلات الجامع الصحيح، القاهرة، مكتبة ابن تيمية.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف، (د.ت)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، بيروت، دار الفكر.
- ابن يعيش، علي بن يعيش، (2001)، شرح مفصل الزمخشري، بيروت، دار الكتب العلمية.
- أبو حيان، محمد بن يوسف، (2001)، البحر المحيط، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الأزهرى، خالد بن عبدالله، (2000)، شرح التصريح على التوضيح، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، (2003)، الإنصاف في مسائل الخلاف، القاهرة، المكتبة العصرية.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، (2001)، صحيح البخاري، بيروت، دار طوق النجاة.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، (1997)، خزانة الأدب، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- بن عجيبة، أحمد بن محمد، (2002)، البحر المديد، بيروت، دار الكتب العلمية.
- البيضاوي، عبد الله بن عمر، (1418)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- الحازمي، أحمد بن عمر، (2010)، فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية، مكة المكرمة، مكتبة الأسدي.
- الدقر، عبد الغني بن علي، (د. ت)، معجم القواعد العربية، القاهرة، مكتبة مشكاة الإسلامية.
- الراجحي، عبده علي، (1999)، التطبيق النحوي، بيروت، مكتبة المعارف.
- الربيعي، علي بن عدلان، (1985)، الانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- الزبيدي، محمد بن محمد، (1965)، تاج العروس، الكويت، دار الهداية.
- الزمخشري، محمود بن عمرو، (1407هـ)، الكشاف، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن، (1974)، شرح أبيات سيبويه، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية.
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، (د. ت)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، دمشق، دار القلم.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (1989)، الاقتراح في أصول النحو، دمشق، دار القلم.

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (د. ت)، مع الهوامع في شرح جمع الجوامع، القاهرة، المكتبة التوفيقية.
- سيبويه، عمرو بن عثمان، (1988)، الكتاب، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- عبدالله، أحمد محمد، (د. ت)، ظاهرة التقارض في النحو العربي، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية.
- العكبري، عبد الله بن الحسين، (د. ت)، التبيان في إعراب القرآن، بيروت، إحياء الكتب العربية.
- العِمَادِيّ، محمد بن محمد، (د.ت.)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، بيروت، دار إحياء التراث.
- عيد، محمد فرج، (د. ت)، النحو المصنفى، القاهرة، مكتبة الشباب.
- القزويني، محمد بن يزيد، (د. ت)، السنن، بيروت، دار الفكر.
- المبرد، محمد بن يزيد، (1997)، الكامل في اللغة والأدب، القاهرة، دار الفكر العربي.
- المرادي، حسن بن قاسم، (2008)، توضيح المقاصد والمسالك، القاهرة، دار الفكر العربي.
- المرادي، حسن بن قاسم، (1992)، الجنى الداني في حروف المعاني، بيروت، دار الكتب العلمية.
- مفلح، محمد أحمد، (2001)، مقدمات في علم القراءات، عمان، دار عمّار.